



## الأجندة الوطنية لمستقبل سورية - المرحلة الثانية -



### لمحة عامة

في المرحلة الثانية من برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، سيستمر إشراك الجهات المعنية السورية في عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع من خلال توفير منتدى لمناقشة عملية النهوض على المستويين الاستراتيجي واللوجستي، واحتياجات إعادة الإعمار، كما ستهيأ الظروف الضرورية لهذا الانتقال.

وترمي المرحلة الثانية إلى تحقيق هدفين رئيسيين: (1) ضمان أن يحافظ طيف واسع من الجهات المعنية السورية على ملكية العمل الذي أنجز في المرحلة الأولى، وأن يبقى هذا العمل متوافقاً مع الواقع المتغير في سورية؛ (2) ترجمة العمل النظري الذي أنجز في المرحلة الأولى إلى أدوات ملموسة يمكن الاسترشاد بها لتصميم التدخلات الرامية إلى دعم القدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار والمصالحة. وسيتم ذلك لضمان استدامة هذه التدخلات ودعم المفاوضات السياسية في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

### الخلفية

تقف سورية على شفير كارثة قد يستحيل النهوض منها ما لم تثمر الجهود المبذولة للتخفيف من الأزمة عن نتائج ملموسة في المستقبل القريب. وبما أن المؤسسات الرسمية عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية، يسعى السوريون إلى التماس المساعدة من شبكات اجتماعية بديلة مبنية على انتماءات قبائلية وإثنية وطائفية. ومن شأن هذه التطورات أن ترخي بظلالها على المنطقة بأسرها.

وبالإضافة إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في إشعال فتيل الأزمة، تشوب هيكليات المؤسسات والحكم في سورية أوجه قصور خطيرة ناجمة عن أعوام من التهميش الذي طال شرائح واسعة من السكان. ويعرض المشروع تعقيدات هذه الأزمة، ويجري باستمرار تقييم التغييرات المتسارعة في الوضع الميداني.

وتفاقم النزاع في سورية لدرجة أنه بات من غير الممكن مواصلة الجهود الإنسانية المطلوبة لتوفير الحد الأدنى اللازم من متطلبات الحياة العادية. وتسعى الجهات الفاعلة السورية والمجتمع الدولي إلى إعداد تدخلات لزيادة قدرة الشعب السوري على مجابهة النزاع، بيد أن تنفيذ هذه التدخلات يبدو صعباً نظراً لعدم استقرار الوضع.

وينطوي السبيل الواقعي لتسوية الأزمة على إرساء عقد اجتماعي جديد وإطار عمل شامل للجميع يتيح للسوريين البدء بإعادة بناء البلاد بأسلوب ديمقراطي. وفي هذا السياق، يُعتبر برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية أداة تهدف إلى دعم مشاركة السوريين في تحديد مستقبلهم، ومنتدى يسمح بمناقشة الوضع الإنساني وييجاد السبل الآيلة إلى زيادة الصمود في ظروف النزاع.

### الإنجازات المتوقعة

1- التأثير: يعكس النقاش الدولي بشأن مستقبل سورية أولويات شريحة واسعة من الجهات المعنية في سورية.

2- التوافق مع السياق المحلي: يسترشد التخطيط للنهوض بسورية بتقييم مستمر للاحتياجات المحلية.

3- الانتقال من النظريات إلى التطبيق: تزداد قدرة السوريين على الصمود من خلال إطلاق مبادرات فعالة ومستدامة على المدى القصير إلى المتوسط.

4- السياسة المستتيرة: تستند التدخلات الإنمائية في سورية ولبنان والأردن إلى قاعدة معرفية موسعة.

### التقييم

يشمل المشروع إجراء تقييمين، الأول في منتصف المدة أي بعد عامين على إنطلاقه، والثاني عند إنجازه.

ويهدف التقييمان إلى إدخال تعديلات على المشروع واستخلاص الدروس القيمة للاستفادة منها عند إعداد برامج مستقبلية في ظروف النزاع. وتم تخصيص 2 في المائة من ميزانية المشروع لإجراء هذين التقييمين.

الميزانية التقديرية لفترة أربعة أعوام 13.5 مليون دولار.

## التأثير

نجحت المرحلة الأولى للبرنامج في توفير منتدى يتحاور فيه أشخاص من مختلف الخلفيات تمهيداً لتهيئة ظروف معقولة وقابلة للإدارة في مرحلة ما بعد النزاع. وقد طلب عدد كبير من المشاركين إلى فريق المشروع أن يستمر في توفير مساحة للحوار وتعميم نتائج عمله على نطاق أوسع بين السوريين من جهة وعلى صعيد المجتمع الدولي من جهة أخرى. ولترسيخ تأثير المشروع، سيتم تحقيق النواتج الرئيسية الثلاثة التالية:

- إطلاق حوار سياسي على المستوى التقني بناءً على ما أنتجته المرحلة الأولى من معرفة موضوعية وتقنية. ويرمي هذا الحوار إلى تحديد المجالات والمواضيع التي يمكن أن تبدي الأطراف المتنازعة اهتماماً مشتركاً بها، وإلى إنتاج أفكار جديدة من شأنها أن تخدم مفاوضات السلام الرسمية في البلاد بهدف الحفاظ على زخم هذه المفاوضات أو تنشيطه.
- استناداً إلى الشبكات التي أنشأها المشروع بين منظمات المجتمع المحلي، والمجموعات المختصة والخبراء السوريين، تشكيل شبكات جديدة ضمن مختلف القطاعات التي يتبين أنها مهمة لإعادة إعمار سورية والنهوض بها بعد النزاع وفي ما بين هذه القطاعات؛ واستحداث منصات افتراضية ومادية لتسهيل النقاش والتحقق من ملاءمة السيناريوهات وخيارات السياسة العامة الواردة في إطار السياسة الاستراتيجية والبرنامج.
- نشر النتائج على نطاق أوسع يشمل الجهات الفاعلة الدولية والسورية، والدعوة إلى استخدامها أساساً لإعداد البرامج الوطنية بهدف التخفيف من ازدواجية الجهود والإسراع في إطلاق مبادرات مستدامة لزيادة القدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار بما يتماشى مع خطط النهوض وإعادة الإعمار على المدى الطويل.

## التوافق مع السياق المحلي

سيضمن المشروع أن يظل إطار السياسة الاستراتيجية والبرنامج المنبثقان عن المرحلة الأولى متوافقين مع السياق السوري المتغير إلى أن تبدأ عملية إعادة الإعمار والنهوض ما بعد النزاع. ولتحقيق ذلك، سيتم تنفيذ إجراءات رئيسيين:

- تقييم الاحتياجات بانتظام على ضوء تحليل الوضع الشامل على المستويين القطاعي والإقليمي بهدف جمع بيانات دقيقة حول التغيرات الميدانية، وإدراج هذه التغيرات في إطار السياسة الاستراتيجية والبرنامج.
- تحديث إطار السياسة الاستراتيجية والبرنامج بحد ذاته بانتظام لكي يبقى هذا الإطار متوافقاً مع الوضع الميداني بحيث يتم تحديث السيناريوهات وخيارات السياسة العامة ذات الصلة في مرحلة ما بعد النزاع.

## الانتقال من النظريات إلى التطبيق

سيني المشروع على نتائج المرحلة الأولى عند إعداد تدخلات ملموسة ترمي إلى زيادة قدرة الشعب السوري على الصمود. ولتحقيق ذلك، سيجري العمل على ثلاثة نواتج رئيسية في المرحلة الثانية:

- ترجمة خيارات السياسة العامة الواردة في إطار السياسة الاستراتيجية والبرنامج إلى مذكرات إرشادية من شأنها أن تسرع إعداد البرامج الرامية إلى زيادة القدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار والمصالحة، وذلك بالتعاون مع الخبراء والمنظمات المهتمة.
- استعمال المذكرات الإرشادية لتصميم المشاريع على المستوى المحلي بالتعاون مع المنظمات المهتمة، وذلك بهدف اقتراح مبادرات قائمة على استغلال الموارد والقدرات المحلية لإيجاد الآليات الكفيلة بدعم سبل العيش والتكثيف، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتعزيز الإدارات المحلية.
- تطوير الدورات التدريبية والمواد المتعلقة ببناء القدرات لمساعدة الشركاء السوريين على استخدام المذكرات الإرشادية عند تصميم تلك المبادرات وعند تطوير قدرات بناء السلام والوساطة.

## السياسة المستنيرة

سيجري العمل على ثلاثة نواتج رئيسية ترمي إلى التأثير على صنع القرارات المتعلقة بحل النزاع وإلى زيادة قدرة الشعب السوري على الصمود:

- استحداث مركز معلومات إلكتروني خاص بسورية، يشمل كافة البحوث والتحليلات المنجزة خلال المرحلة الأولى، وأي مواد وأدوات تدريبية أعدتها الإسكوا أو شركاؤها لبناء قدرات الجهات المعنية السورية، وذلك بهدف إتاحة استخدام البيانات والأدوات والمواد التدريبية نفسها للجميع.
- تحديد الاحتياجات والموارد الرئيسية في مختلف أنحاء سورية بواسطة خرائط نظام المعلومات الجغرافية في سبيل مساعدة الجهات المانحة والشركاء والأطراف المعنيين السوريين على إعداد تدخلات محددة الهدف من شأنها أن تحدث أفضل أثر ممكن على أرض واقع.
- مواصلة رصد تأثير الأزمة السورية على البلدان المجاورة، بهدف تحديد نقاط التدخل الرئيسية المناسبة عند تصميم السياسات.

## تنفيذ الأجندة الوطنية لمستقبل سورية - المرحلة الثانية

- صُمم المشروع ليعمل ضمن دورات تبتثق فيها نواتج كل إنجاز متوقع عن الإنجازات المتوقعة الأخرى وتصب فيها أيضاً. فعلى سبيل المثال، يستفيد الحوار السياسي على المستوى التقني من كافة النواتج الأخرى التي توصل إليها المشروع، وفي المقابل يمدّها بالمدخلات أيضاً.
- سيُنفذ المشروع ضمن شراكة مع المؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في سورية، وسيعمل الفريق أيضاً مع المنظمات الدولية، وفريق الأمم المتحدة القطري لسورية، وآليات التنسيق القائمة في الأمم المتحدة، وسائر الشركاء الدوليين.

- تهدف الإنجازات كافة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان من خلال تعزيز قدرة الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتها وقدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم. كما تسترشد مختلف عمليات المشروع وأنشطته بمبادئ حقوق الإنسان.

- سيولى الاهتمام إلى الاحتياجات والشواغل الخاصة للنساء والرجال، وقضايا الجنسين، في جميع مراحل المشروع أي عند إعداد المذكرات الإرشادية، وعند بلورة التدخلات الرامية إلى دعم القدرة على الصمود وتحقيق الاستقرار والمصالحة، وعند تحديد الأفراد الذين سيشاركون في الحوار السياسي على المستوى التقني.

- سيعمل فريق متخصص على تنفيذ المشروع تحت الإشراف المباشر لنائب الأمين التنفيذي للبرامج في الإسكوا.